الأمم المتحدة

E/CN.6/2016/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 March 2016
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الستون
١٤-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦
البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'': تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات، الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة

# اجتماع المائدة المستديرة الوزاري: تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

## موجز الرئيس

١ - عقدت لجنة وضع المرأة، في اجتماعها الثالث، في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري عن موضوع ''تعزيز الترتيبات المؤسسية الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة'' في إطار الموضوع ذي الأولوية ''تمكين المرأة وصلته بالتنمية المستدامة''. وتبادل المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في ما يتعلق بهذا الموضوع مع التركيز على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

220316 220316 16-04415 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وترأس وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان، يوجي موتو، اجتماع المائدة المستديرة، وتولت إدارة المناقشة جيرالدين فريزر - موليكيتي، مبعوثة مصرف التنمية الأفريقي الخاصة المعنية بالشؤون الجنسانية. وافتُتح الاجتماع بكلمة استهلالية موجزة أدلى بها كل من الرئيس ومديرة المناقشة. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من ٢٨ من الدول الأعضاء.

الترتيبات المؤسسية الوطنية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣ - قدّم المشاركون أمثلة من بلدانهم عن الترتيبات المؤسسية الوطنية المتخذة في مختلف فروع الحكومة وقطاعاتها من أجل اتخاذ القرارات ووضع السياسات العامة والميزنة فيما يخص تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعرض المشاركون طائفة واسعة من الأطر والآليات، وأبرزوا تنوع الترتيبات المتاحة لتحقيق هذه الغاية. وتكررت الإشارة إلى الضمانات الدستورية التي تكفل المساواة بين الجنسين أو عدم التمييز، وكذلك إلى الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، بما فيها الوزارات المسؤولة عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتناول العديد من المشاركين التشريعات وخطط العمل والسياسات والبرامج المتعلقة بطائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك المبادرات التي تشجّع إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة، وتتصدى لعمل المرأة غير المدفوع الأجر، وتمنع العنف ضد المرأة، وتعزّز الصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية، وتحمي حقوق النساء المستضعفات. وعرض عدد من المشاركين تدابير خاصة مؤقتة لزيادة تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار، بوسائل منها إعمال حصص إلزامية للنساء في البرلمان وهياكل الحكم المحلي، وكذلك في مجالس إدارة الشركات. ولكن لوحظ أيضا أنه على الرغم من أهمية زيادة أعداد النساء في مناصب صنع القرار أمر مهم، من الضروري أيضا أن يلتزم النساء والرجال في المناصب القيادية، على حد سواء، بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - ووُصفت الترتيبات المؤسسية، من قبيل اللجان البرلمانية والوزارية المعنية بالمساواة بين الجنسين، بأنها أدوات مفيدة تتيح منبرا مشتركا لصانعي القرار في مختلف القطاعات الحكومية والأحزاب السياسية. وأكد عدة مشاركين أهمية إقامة الشراكات بين الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك عن طريق إنشاء أفرقة استشارية تتألف من خبراء من المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وتتيح للحكومات إمكانية الاستفادة من طائفة عريضة من الخبرات التقنية.

زيادة قدرات الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وسلطاتها المتعلّقة بصنع القرار وإبراز دورها وأهميتها

٥ - في حين يتشاطر المشاركون التزامهم بإيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع فروع الحكومة وقطاعاتها، شدد عدة مشاركين على أهمية وجود كيان واحد يضطلع بمسؤولية تنسيق الجهود ورصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، وفّرت الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين إطارا موحدا للتعجيل بالتقدم المحرز في المساواة بين الجنسين وتفادي تشتت الجهود.

٦ - وناقش المشاركون أهمية زيادة قدرات الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وسلطاتها المتعلّقة بصنع القرار وإبراز دورها وأهميتها، وركّزوا بشكل خاص على تمويل هذه الآليات، وعلى جمع البيانات، والرصد والتقييم. وشدد المشاركون على أهمية توفير التمويل الكافي لعملهم في الوزارات وغيرها من الآليات المعنية بالمساواة بين الجنسين، وللعمل الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بوجه عام. وكان هناك اتفاق على أن تحقيق النتائج يستلزم أن تخصص الحكومات مزيدا من الموارد لجهود تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقا للأولوية الممنوحة لمسألة المساواة بين الجنسين على أعلى مستويات القيادة السياسية وتمشيا مع الالتزامات القائمة. وعرض المشاركون طائفة من الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتمويل، بما في ذلك الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية وتخصيص الأموال للمشاريع التي تستهدف تمكين المرأة.

٧ - وناقش الوزراء أهمية الإحصاءات الجنسانية وتوافر بيانات موثوقة وشاملة، مصنفة حسب نوع الجنس وعوامل أخرى، من أجل اضطلاعهم بعملهم. وأُبرزت العلاقة بين البيانات والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، إذ يمكن أن يؤدي الافتقار إلى المعلومات المصنّفة حسب نوع الجنس عن الدخل والنفقات إلى وضع ميزانيات تكون لها آثار سلبية غير مباشرة على المساواة بين الجنسين. وشدد عدة مشاركين على أهمية المساءلة عن تحقيق تقدم ملموس عن طريق قياس التقدّم المحرز استنادا إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وجرى التشديد على الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في رصد التقدم المحرز وتقييم النتائج.

تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية

٨ - لاحظ العديد من المشاركين الأهمية الخاصة التي يكتسيها عملهم في ما يتّصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واتفق الوزراء على أن جهودهم ينبغي أن تتجاوز تحقيق

هدف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة. وأكدوا ضرورة أن تُسهم جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، شدد المشاركون على أهمية الشراكات المتعددة القطاعات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وإشراك آليات المساواة بين الجنسين بصورة كاملة وفعالة في جميع جوانب صنع السياسات والبرمجة من أجل تحقيق التنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وأكّدوا أهمية دور الأطر الدولية لحقوق الإنسان في هذه الجهود، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٩ - وشدد المشاركون على الدور الهام الذي يضطلع به رؤساء الحكومات والقادة السياسيون في الترويج للمكانة المركزية التي تحتلّها مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكّد المشاركون ضرورة أن ينطلق هذا الالتزام من أعلى المستويات الحكومية ليشمل المستويات الإقليمية والمحلية. وفي هذا الصدد، ناقش العديد من المشاركين أهمية مشاركة المرأة، بما في ذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني النسائية، في صياغة الخطط الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.